الصناعة في المنظور المغربي
بين التنظير والواقع التاريخي

دة./ فاطمة بلهواري

أولا: *رؤية* الأدبيات المغربية للصنعة والصناع خلال العصر الوسيط

جرت العادة في تقييم صناعة العصر الوسيط أنها لم تتجاوز مرحلة الإنتاج القروي حيث اعتبرت المنسوجات والدباغة وصقل الجلود من التقنيات المتقدمة، أما الحرف التي تخص الحياة الحضرية فقد عهد بها إلى الطبقات الدنيا. ولهذه الأسباب اختلف منظور المجتمع الإسلامي للصناعات والحرف حسب طبيعتها ومردودها ومحيطها الاجتماعي. وبالتالي إلى أي حد يمكن قياس المنظور المغربي للصناعات بين الإنتاج الأدبي والواقع التاريخي؟

رغم ما شكلته الصناعة من أهمية بارزة في الهيكل الاقتصادي لبلاد المغرب الإسلامي في العصر الوسيط، غير أنها لم تنل حقها الكافي من البحث والاستقصاء عند المؤرخين المغاربة القدامى والباحثين المحدثين على السواء.

لقد أقصت الحوليات التقليدية موضوع النشاط الصناعي من دائرة اهتماماتها، وجعلته قطعة من التاريخ المهمل، إذ لم تتجاوز بضعة كتب أولت اهتماما بالموضوع. والحديث نفسه ينجر على الدراسات الحديثة، باستثناء بعض المحاولات التي ساهمت في فك مضمرات هذا الموضوع[1]، فليس هنالك أي مؤلف خلص بهذا الموضوع حسب علمنا.

وتجدر الإشارة، أن ننوه بما تضمنته كتب الفقه والنوازل من أحكام وفتاوى حول

* أستاذة محاضرة في تاريخ المغرب الإسلامي- قسم التاريخ- جامعة وهران

الصناع فيما لهم وما عليهم بمقتضى الشريعة الإسلامية. ونستشف ذلك في ما نقله "ابن أبي زيد القيرواني" عن فحول الفقه المالكي في باب "تضمين الصناع" إذ تناول فيه أحكاما صدرت في حق الصانع متى يكون فيها ضامنا للمنتوج، ومتى تسقط عنه هذه الصفة في حالة الإتلاف، خاصة عندما تكون المادة الخام ملكا لصاحبها[2]، وتكثر هذه الحالة عند الخياطين والصباغين والحاكة والصاغة ومن لف لفّهم[3].

كما نستحضر في هذا المقام ما نقله قاضي قضاة الدولة الفاطمية في بلاد المغرب "القاضي النعمان" من أحكام مستوحاة من الفقه الشيعي حول نظرته للصنائع، وذلك من خلال فصل عن ذكر أحكام الصناع متناولا فيه تضمين الصناع المأجورين في حالة إتلاف المتاع[4]. وفي نص مماثل تناول المؤلف نفسه، فيما ينبغي للوالي أن ينظر فيه من أمر طبقة الصناع في قوله: " أنظر إلى ...أهل الصناعات فاستوصي بهم خيرا، فإنهم مادة الناس، ينتفعون بصناعتهم ...فتفقد أمورهم، واكتب إلى عمالك فيهم..."[5]. وفي النص دلالة على مدى الوعي بأهمية ودور الصناع داخل المجتمع.

وبالمثل، جمع " الونشريسي" فتاوى صدرت عن فقهاء المالكية في حق الصناع وحرفهم[6]، وهي متفرقة في ثنايا معياره[7]. هذا وقد تناول قسما خاصا منه عن "نوازل الإيجارات والأكرية والصناع"[8]. وتكمن أهمية هذا الصنف من الكتب، على الرغم من تناولها لهذا الموضوع من الزاوية الفقهية وذلك بإصدار أحكام وفتاوى تجمع ما بين العرف السائد والنظرة الفقهية في مثل هذا النشاط ، إلاّ أنها تساهم في الكشف عن المكانة الخاصة التي احتلتها الصناعة والحرف في المخيال المغربي.

وهناك صنف آخر من المصادر والمتمثل في كتب الحسبة، رغم أن صورة الصناعة والصناع تبدو فيها باهتة، غير أنها كشفت عن قضايا تخص هذه الفئة من المجتمع. نستحضر هنا مصنف (أحكام السوق) لصاحبه "يحي بن عمر" جاء حديثه مركزا على المعاملات التجارية داخل السوق من شراء وبيع وغش وتدليس، غير أنه أمكن استنباط مادة تخص بعض الصناعات. وعلى سبيل الذكر، تشديده على الحنّاطين "أن لا يبيعوا الحنطة من القمح والشعير والقطاني حتى يغربلها"[9]، وفي ذلك دلالة عن صناعة الغرابيل.

كما تناول المؤلف نفسه الحكم على بعض الصناعات التي قد تخالف الشرع الإسلامي، كبيع قدور النبيذ[10]، وحتى صانعي الأحذية من خفاف ونعال صرّارة التي تحدث الشبهات[11]، وهذا يؤكد مسؤولية السلطة الحاكمة في مراقبة مختلف الحرف والصناعات.

وبالمثل وردت إشارات عند مؤلفي كتب الحسبة لبلاد الأندلس، تفيد في إماطة اللثام عن قضايا مشتركة تخص الصناع في كل زمان ومكان، وبالتالي يمكن الاستفادة منها في معرفة نظرة هذا المجتمع للصناعة تنظيرا وواقعا.

ومن جملة ما ألف في هذا النوع من الكتب حول الصناعة والصناع، ما ورد عند "ابن عبدون" عندما شدد على المحتسب في أن يرتب الصناع ، ويجعل كل شكل مع شكله في مواضع معلومة[12]. كما تناول أيضا مسائل تتعلق بالتصنيع، كالغش في المادة الخام ، ومثال عن ذلك أن" لا تكون قدور النحاس للهراسين ومقالي السفاجين والقلائين إلاّ مرصّصة، فإن النحاس مع الزيت سّميّة"[13].

وبالمثل، تعرض "ابن عبد الرؤوف" إلى أصحاب المهن والحرف وما يلزمهم من واجبات اتجاه صنعتهم وذلك تحت قسم سماه النظر في الصناع، وقد قدم معها قائمة لهؤلاء كالخبازين والفرانين والخرازين وصانعي النعال والزياتين والحاكة[14].

ولا نستثني في هذا المقام ما ورد في كتب السير والتراجم والطبقات من مادة تخص الحرف، وعلى الرغم من تناولتها في سياق الحديث عن الشخصيات، إلاّ أنها غالبا ما كانت تعطي بعض الانطباعات على نظرة المجتمع للصنائع والحرف.

وباستثناء هذا، تضمن نوع آخر من المؤلفات لموضوع الصناعة، والمتمثل في الأدبيات الفلسفية، حيث تأتي مقدمة "ابن خلدون" على رأس هذا النوع من الكتب كون صاحبها مغربي، وقد شملت نصوصا قيمة عن الصناعة والصنائع[15].

سنحاول استعراض أهم ما كتبه "ابن خلدون" في هذا المجال بعرض فصول من مقدمته، مبرزين مدى اهتمام وتمجيد هذا المفكر لمجال الصناعة. فهو لم يكتف بسرد

أصنافها وإلقاء نظرة وصفية عنها، بل قدم في شأنها نظرية شاملة استقاها من واقع المجتمع الإسلامي عامة، والمغربي خاصة، حيث سجل مشاهداته وملاحظاته الدقيقة، مازجا بين قراءة الوثائق والمصادر، وهذا ما ستظهره رؤيته لهذا النشاط.

لقد خلص "ابن خلدون" إلى جملة من التخريجات من بينها : أن الصناعة ظاهرة اقتصادية لها طبيعتها الخاصة، وهي مرتبطة بالتطور الاجتماعي في شموليته، حيث اعتبرها وجها من وجوه "المعاش"، معرفا إياها على النحو التالي: "المعاش إمارة و تجارة و صناعة "[16]. فهو بذلك أوجد مكانا للصناعة بين تلك الأصناف التي تدخل فيما عرف حديثا "بالإنتاج"[17].

وهكذا حلت الصناعة عند "ابن خلدون" مباشرة بعد الفلاحة، وسبب ذلك كونها مركبة وحصيلة علم ونظر. وبديهي أن يتأخر المركب عن البسيط والعلمي عن الفطري[18]. إذ توصل إلى أن الصناعة ميزة تتميز بها مجتمعات دون الأخرى، في قوله: "أن الصنائع إنما تكمل بكمال العمران الحضري وكثرته"[19]، بمعنى آخر تستوجب الصناعة شروطا خاصة، إذ تتطلب مستوى عال من التحضر لأن ذلك سيكسبها ثقافة صناعية كالخبرة والمهارة.

إذِ لم يكتف بوضع نظرية عن الصنائع مجردة، بل دعمها بشواهد عن وضعية الصناعة في الأقطار الإسلامية عامة، متخذا مقياس العراقة في الحضارة، في قوله: "إنّا نجد في الأمصار التي كانت استبحرت في الحضارة، لما تراجع عمرانها وتناقص بقيت فيها آثار من هذه الصنائع ليست في غيرها من الأمصار المستحدثة العمران ولو بلغت مبالغها في الوفور والكثرة "[20].

وبالتالي، فقد ربط هذا المفكر بينها وبين تقدم العمران والعلوم، إذ تنشأ بنشأتهما وتزدهر بازدهارهما لأن العمران كلما تقدم ، زادت مطالب الناس وبالتالي تزداد حاجتهم إلى حرف وصناعات جديدة لكي تسد حاجتهم الأساسية والكمالية[21]. نجد علاقة عضوية مبنية في الرؤية الخلدونية إلى العمران الحضري بين المدينة والصنائع، فالصنائع إنما تكمل بكمال العمران الحضري وكثرته[22].

وأن الاكتمال في ميدان المهن ذو علاقة مباشرة بمدة استمرار الحضارة في مدينة من المدن وعمق جذورها[23]. فالصناعة إذن مرتبطة بتطور المجتمع ونموه، وكلما تحققت صفات الرقي والتمدن في مجتمع ما إلاّ وانعكس ذلك على صناعاته، الشيء الذي يلخصه "ابن خلدون" في قوله: "على مقدار العمران تكون جودة الصنائع"[24].

كما اعتبر هذا المفكر أن" رسوخ الصنائع في الأمصار إنما هو برسوخ الحضارة وطول أمدها"[25]، وقد تجلى ذلك بوضوح في النموذج الحضاري من بلاد الأندلس وإفريقية،حيث أدى دوام الحضارة إلى كمال الحرف وإتقانها، وذلك بفضل استمرار تكرارها على مر القرون[26].

وهذا بخلاف المجتمعات البدوية التي تألف العيش على ما هو ضروري، وهذا النوع عرف بالاقتصاد الزراعي أو الحيواني، أي الوسيلة السهلة والبسيطة المباشرة للحصول على مقومات الحياة[27]. ولم يكن هذا التخريج جزافي بقدر ما يعبر عن اقتناع توصل إليه "ابن خلدون" من خلال طبيعة التصنيع.

ومن هاته النظرة يتناول "ابن خلدون" طبيعة الصناعة في كونها " ملكة في أمر عمليّ فكريّ " كما أكد بإلحاح على ضرورة العلم للنهوض بها، في قوله : " لا بد لها من العلم"[28]، ففي طرحه هذا نلاحظه، يربط بين العمل اليدوي والفكري، أي بالمعنى الأرسطاطالي للمهارة[29]، وهو ما يصطلح عليه في وقتنا الحاضر بالتقنية[30].

كما صنف المؤلف نفسه الصناعة استنادا للتقنية إلى صنفين تندرج وفق سلم من التعقيد، يبدأ بالحرف البسيطة البدائية، كتلك التي توجد بين البدو ثم يتقدم باتجاه الحرف الأكثر تعقيدا، والتي لا توجد إلاّ ضمن الأطر الحضرية المكتملة. وفي هذا يقول :"إن الصنائع منها البسيط ومنها المركب، والبسيط هو الذي يختص بالضروريات، والمركب هو الذي يكون للكماليات"[31].

وبالتالي فهو لا يقصد ما هو زائد ويمكن الاستغناء عنه وإنما ما هو مكمل لشروط الحضارة ومقوماتها حتى يتجاوز الإنسان مستوى الضرورة الحيوية. وفي السياق نفسه يضيف قائلا: "والمتقدم منها في التعليم هو البسيط لبساطته، أولا ولأنه مختص بالضروري

الذي تتوفر الدواعي على نقله، فيكون سابقا في التعليم، ويكون تعليمه لذلك ناقصا. ولا يزال الفكر يخرج أصنافها ومركباتها من القوة إلى الفعل بالاستنباط شيئا فشيئا على التدرج حتى تكمل. ولا يحصل ذلك دفعة واحدة، وإنما يحصل في أزمان وأجيال، إذ خروج الأشياء من القوة إلى الفعل لا يكون دفعة، لاسيما في الأمور الصناعية، فلا بد له إذن من زمان "[32].

وعلاوة على ذلك، يرى "ابن خلدون" أن نوعية وكمية الحرف تتوقف على مقدار الطلب عليها، مما ينتج عنه أن الحضارات التي هي في طور الضمور تتميز بتضاؤل ممارسة الحرف فيها، وأن شدة الطلب على الصنائع دليل على ترف المصر[33].

بينما المجتمع في صورته الأولية البسيطة، والتي تتمثل قي القبلية والبداوة، حاجته تظل بسيطة، مما يجعل الصناعة لا تتجاوز مستوى الضروريات، لكن إذا تحول المجتمع من هاته الوضعية، وبدأ يتسلق مدارج الرقي، أخذ يتوسع في مكاسب الحضارة، ونشأت به مدن إلى جانب البادية، وفيها تدخل الصناعة إلى مرحلة جديدة من التفنن والازدهار[34].

وهذا الدور يبرز جليا حينما يبلغ منتهاه في نشوء الدولة وقد عبر عنه "ابن خلدون" في قوله: "أن الصنائع وإجادتها إنما تطلبها الدولة...فهي التي تنفق سوقها وتوجه الطلبات إليها"[35].

إذا كان هذا موقف الأدبيات المغربية من الصناعة والصناع خلال العصر الوسيط، فكيف حالها واقعيا ؟

ثانيا: الواقع التاريخي للصناعة المغربية

كانت الحياة الاقتصادية في العالم الإسلامي تدور حول السوق والمصانع، وغالبا ما كان السوق يقع بالقرب من الجامع الكبير للمدينة، وينطبق هذا على مدن بلاد المغرب، باستثناء تلك التي انتشرت داخل المجال الحضري مستقلة أحيانا عن الأحياء السكنية ومتداخلة معها في غالب الأحيان.

ويتحكم في هذا التوزيع اعتبارات فقهية تنطلق من مبدأي دفع الضرر والإباحة المرتبطة بالضرورة، وأخرى عامة تهم توطين بعض الحرف، كالحرف النبيلة وأمكنة وجود الماء بالنسبة للحرف التي تحتاجه، والاستقرار قرب الأبواب رفقا بحال البدوي[36].

والظاهر أن، بعض المرافق النافعة والضرورية كالفران والحمام كانت مثبتة في جميع الأحياء، وهذا يعني أن الفقهاء كانوا يواجهون معادلة صعبة تهم التوفيق بين القاعدتين الفقهيتين المذكورتين، غير أن أحكامهم وفتاواهم بينت بأن الهاجس الاجتماعي والمصلحة العامة كانا يحظيان بالأولوية لديهم[37].

وغالبا ما فرضت الأنشطة الاقتصادية نظام توزيعها داخل المدينة وذلك حسب أهميتها، فبالمركز نجد التجارات الرفيعة التي توظف أموالا مهمة، بينما كانت الحرف الموجهة لأهل البادية عند مداخل المدينة وقرب أبوابها. ووجد مجال انتشرت فيه أنشطة متواضعة ضرورية لحياة السكان، ويمكن الرجوع في هذا الصدد للوصف الذي قام به "الجزنائي"[38] للأنشطة الحرفية لمدينة فاس، فقد كافانا هذا المؤلف من الدخول في التفاصيل.

يبدو أن هذا التوزيع الميداني للحرف ليس مطلقا، لأننا نجد أحيانا وخصوصا في المدن الكبيرة نفس الحرفة موزعة على أكثر من موقع داخل المدينة. وهذا يرجع إلى كثرة المنتمين إلى نفس الحرفة أو إلى ضوابط بيئية، كما هو الشأن بالنسبة للدباغين وأصحاب الرحى وأفران الفخار. ويمكن القول إن الدراسة الطبوغرافية لهذه الأسواق تعكس توزيعها منطقيا، تجد ملامحه الكبرى تتكرر في كل المدن الإسلامية[39].

برزت ظاهرة التخصص بالعمل في أكثر مدن بلاد المغرب منذ وقت مبكر، وذلك حين رتب الوالي "يزيد بن حاتم المهلبي" الأسواق في القيروان وجعل كل صناعة في مكانها[40]، وقصد بها سوقا معينة، حتى قيل بعمله هذا قد مصر البلاد[41]. إذ قام بترتيب أسواق القيروان وجعل لكل صناعة ومهنة سوقا خاصا بها[42].

وفي هذا النص إشارتين، الأولى تبين مدى الاهتمام بالمرافق العامة وبالمجال الحضاري للمدينة في عهد سلطة العباسيين على إفريقية، والثانية أن الأسواق كانت تنقسم إلى

قسمين، قسم خاص بالمتاجر للبيع، والقسم الآخر للحرف والأشغال اليدوية، مثل سوق الزجاجيين، والنحاسيين، والحصريين، والفحامين، والصباغين، والدباغين، والعطارين، والحدادين وغيرها من الأسواق.

ويبدو أن هذا الترتيب كان مألوفا في مدائن شرق البلاد الإسلامية وبخاصة في العراق، ولا يخفى أن واضع هذا النظام هو بصري الموطن، فلا غرابة حينئذ من تقليده في مدن بلاد المغرب[43].

وليس من شك أن نظام الأسواق على ما رتبه "يزيد بن حاتم" قد اتبع في بقية مدن المغرب، وقد دلت على ذلك ما نقلته نصوص المصادر المتنوعة، وكانت نتيجة هذا الانسجام، أن أصبحت تسمية الأسواق واحدة أو متقاربة في سائر بلاد المغرب مثل سوق العطارين، وسوق الوراقين، والبزّازين، والحصريين، والرقاعين والحدادين، وغيرهم[44].

وفي السياق نفسه ذكر الباحث "أحمد عز الدين موسى"[45] أنه منذ تأسيس مدينة فاس سنة(192هـ/808م) حصرت المهن في القبيلة الواحدة، وذلك بإيعاز من مؤسسها "إدريس الثاني" إذ أمر كل قبيلة بأن تحترف ما لا تحترفه القبيلة الأخرى. أي بمعنى أنه حصر الحرفة في قبيلة واحدة دون غيرها. والظاهر أن حصر أهل كل صنعة في سوق واحدة يسر من عملية تنظيم الصناع[46].

واتضح مما سبق، أن هنالك مبادئ لإرساء القواعد العامة لاختيار مواقع الحرف داخل المدينة ومن جملتها الحرص على التشابه فيما بينها مع مراعاة تحاشي أية أضرار قد تنشأ من هذه الجيرة، وقد انعكس ذلك على تنظيم وتتابع الحرف المختلفة داخل السوق، هذا بالإضافة إلى تسهيل مهمة المشتري عند قضاء حاجاته من مكان واحد. وأخيرا تحاشي الضرر والتلف وذلك بإبعاد بعض الحرف الملوثة أو المضرة قدر الإمكان، وقد ساعد مبدأ رد الضرر وتجميع الحرف المتشابهة على حصر مصادر الضرر في أماكن قريبة من بعضها.

لا تفيد المصادر المتوفرة بالشيء الكثير فيما يخص التنظيمات الحرفية في بلاد المغرب، باستثناء ما ورد ذكره ضمن سياق سير العلماء والفقهاء[47]. إذ وردت إشارات قليلة حول رئيس المهنة، والذي يعرف باسم المعلم، كتلك التي ذكرها "المالكي" عن لسان أحد العلماء قال:" كنت أخيط وأنا غلام حدث السن مع شباب عند معلمنا"[48].

وكان هذا الاسم أرفع الدرجات في نظام الصناع[49]، وإليه تعود الفوائد والأرباح. كما كان له مساعد وهو الأجير، والثالث وهو الصبي الذي يأخذ أجره مقابل تعلمه الحرفة[50]. وغالبا ما يكون هؤلاء الصبيان هم أبناء المعلم، مما ينجر عن هذا توريث الصنعة لتنحصر بين أفراد العائلة[51]. وكان الصبي يدفع أجرة مقابل تعليمه، مما نتج عن هذه الحالة نزاعات بين المعلم والصبي، الأمر الذي دفع "القاضي النعمان" بتسريح أخذ الأجر على تعليم الصنائع التي تحل[52].

أما الصناع وأهل الحرف فقد توزعوا إلى ثلاث أصناف؛ الصنف الأول هو الصانع الخاص الذي يقوم مالك العمل باستئجار عمال يعملون تحت إشرافه. وفي السياق نفسه نقل "القاضي عياض" ما رواه "أبو ميسرة" (377هـ/984م) عن نفسه في قوله: "رمتني والدتي عند رجل من الرهادنة، ومعه صبيان فكان يدفع إليهم سلع الناس يبيعون ذلك منه تحت يده "[53]. والصنف الثاني هو ليس بأجير عند رب العمل، وإنما يجلس للعمل ويخدم كل من يقدم إليه حاجته[54]. والصنف الثالث هو الصانع المتجول، مثل صانع الأواني الحديدية أو الخشبية، وينتقل من بلد إلى آخر حسب العرض والطلب[55].

نقف أمام الفضاء الذي اتخذ لممارسة الصنائع والحرف، إذ تتصدر الأسواق الأماكن المخصصة لهذا الغرض، حيث ذكر "حسن حسني عبد الوهاب"[56] أن الأسواق في المغرب تنقسم إلى قسمين: القسم الأول منها عبارة عن معامل الصناعات اليدوية، ويعمل فيها أربابها بتحويل المواد الأولية إلى منسوجات صناعية، ومن أهمها الحياكة. وخاصة في الأسواق المعدة للبيع وتعد دكاكين هذا القسم أفسح من دكاكين القسم الثاني المخصصة للبيع لأن الشغل بالأولى يتطلب الوسع لنصب أنوال النسيج ونشر المواد الأولية بعد صبغها وتجفيفها. وهذا ما يجعلنا نستنتج أنه لا تكاد تخلو مدينة من مدن بلاد المغرب من

هذا التصميم في اتخاذ الأسواق كمراكز للصناعات والحرف، وعلى سبيل الذكر كان سماط القيروان سطحا متصلا فيه جميع المتاجر والصناعات[57].

وإلى جانب تخصيص السوق كمجال للقيام بالأشغال الحرفية، قد عرفت أماكن أخرى بالقيساريات، وقد قدم "حسن حسني عبد الوهاب" وصفا دقيقا لها جمع فيه مظاهرها قديما وحديثا، ذكر أنها دكاكين، وهي مباني مربعة الشكل و يحيط بها سور من كل ناحية، ويدخل إليها من باب واحدة. وكانت الدولة تقوم ببنائها على نفقتها، ويؤدون أرباب الصنائع مقابل ذلك كراء حسب الاتفاق المبرم مع السلطة الحاكمة[58]. وقد تبين ذلك من سؤال ورد على الفقيه "الدوادي" أن السلطة الفاطمية بنت الدكاكين وأجرت عليها الكراء[59].

وكانت هذه القيساريات تغلق عند صلاة العشاء وتفتح صباحا، ويسهر على كل منها حارس ليلي[60]. ومما لا ريب فيه أن اتخاذ مثل هذا الترتيب كان لمراقبة أصحاب الحرف مباشرة تحت رعاية أمناء مشرفين على سير الأعمال، ومنع تسرب الغش في الصنعة. كما قد يوفر هذا الإجراء موردا جبائيا مضمونا للدولة، إذ أنه لا يرخص لغير الحاكم إقامة مثل هذه المنشآت .

وما تزال مدينة فاس تضم العديد من القيساريات التي يرجع بعضها إلى مرحلة حكم الأدارسة، حيث بنى الإمام "إدريس" قيسارية إلى جانب المسجد الجامع وأدار الأسواق حوله من كل جانب[61]. ولا تزال بمدينة سوسة الحالية مكان يعرف بالقيسارية وليس من شك أنها على النعت الموصوف سابقا[62].

وإلى جانب هذه المجالات، اتخذت أيضا الحوانيت أو الدكاكين لممارسة الصنائع بها" إذ وردت إشارة عند "المالكي" أن سأل "إسماعيل بن رباح الجزري" أحد معلمي صنعة الخياطة عن ثمن كراء الحانوت فجاء الرد أنه ليس بحانوت وإنما مسجد، فقال ذلك الفقيه "إن المساجد لم تبن للصناع"[63].

وقد تكون هذه الدكاكين كتلك التي أشار إليها "ابن حوقل" في نصه: "ولغير المياسير فنادق وخانات يسكنها أهل المهن وأرباب الصنائع بالدكاكين المعمورة والحجر

المسكونة والحوانيت المشحونة بالصناع كالقلانسيين في سوقهم"[64]. يبدو أن هذا النوع من الدكاكين اختص بها الأثرياء دون الشرائح الأخرى من المجتمع.

كما كان البيت هو الآخر محل للصنعة، إذ غالبا ما كانت الصناعة النسيجية تعمل في البيوت، إذ كثيرا ما كانت النساء تتعاطاها في بيوتهن للارتزاق منها[65]، ففي السياق نفسه ذكر "المالكي" أن "الشيخ العابد إبراهيم بن محمد الضبي كان يعيش من كد امرأته وكانت تشتري الكتان وتغزله وتغزل منه أبدانا فتبيعها في السوق، فما كان فيها من فضل تقوتا به واشتريا برأس المال كتانا، فمن هذا كان عيشهما"[66].

وفي رواية أخرى ذكر "الشماخي" :" أن أمّ الخطاب كانت لها ثلاث عشرة جارية ينسجن لها "[67]. وبالمثل كانت الحبوب تطحن أيضا في البيوت[68]. وبالتالي نجهل أسباب هذا الإجراء هل ينم عن الفوضى المهنية أم تهربا من دفع المستحقات من الجباية؟ يظل الأمر غامضا في غياب المعلومات التوضيحية.

كما انتسب الكثير من سكان المغرب إلى الحرفة التي يمارسونها، فنجد مثلا لقب الوراق[69]، والدبّاغ[70]، والصواف[71]، والخياط[72]، والطرزي[73]، والسكاك[74]، وغيرها من الحرف الأخرى.

على محك هذه المعطيات حول واقع الصناعة المغربية، كان حكم "ابن خلدون" قاسي في حقها، إذ طرح جانبا أساسيا من إشكالية الحضارة المغربية. فقد جاء حديثه عنها، عما قرره بصفة عامة عن العرب والبربر، فهي متخلفة في ميدان الصناعة وقدم رأيه في هذه الفقرة :"وعجم المغرب من البربر مثل العرب في ذلك، لرسوخهم في البداوة منذ أحقاب من السنين. ويشهد بذلك قلة الأمصار بقطرهم ... فالصنائع بالمغرب لذلك قليلة وغير مستحكمة، إلاّ ما كان من صناعة الصوف في نسجه، والجلد في خرزه ودبغه"[75].

والملاحظ، أن جاء تصنيف "ابن خلدون" للصناعة المغربية في آخر القائمة للعالم الإسلامي، فهو لا يعترف لها إلاّ بصناعتين وهي الجلد والصوف، ويعتبرهما من الصناعات التي تدل على البداوة أكثر مما تبرهن على الحضارة.

وعليه، نشاطر رأي الباحث "محمد زنيبر" عندما علق على موقف "ابن خلدون" من الصناعة المغربية أن هذا الأخير لم يولي أهمية بمشكل المواد الأولية الذي كان العامل الأساسي في وجود صناعة ما بناحية وانعدامها بناحية أخرى، لاسيما في تلك العصور التي لم تكن فيها وسائل النقل متطورة، حتى تساعد على شحن وحمل المواد الثقيلة في وقت زمني محدد[76]. وليس ببعيد أن بعض أنواع الصناعات كان يزيد إنتاجها ويشح حسب ما يوفره من مواد أولية سواء كانت نباتية أم حيوانية أم معدنية[77].

كما لا نستبعد أن حكم "ابن خلدون" مقرون بأوضاع العالم الإسلامي في القرن الثامن الهجري، ومعلوم أنه عصر تدهور وأزمات وكوارث في تاريخ المسلمين، وقد انعكس ذلك على تقلص النشاطات الاقتصادية بما فيها المجال الصناعي.

اعتبارا لكل ذلك، فحكم "ابن خلدون" شهادة على العصر الذي كان يعيش فيه، وليس تقييما شاملا للصناعة المغربية في مختلف عصورها. وعلى الرغم من ضآلة الإنتاج الأدبي بشأنها، فقد كانت تلك التنظيمات لفضاء الصنعة، والتي سردنا بعضا منها ضمن هذا المقال شهادات عن مدى اهتمام وعناية المغاربة بالصناعة مع بدايات العصر الوسيط.

الهوامش

1) ننوه في هذا السياق بدراسة الباحث " أحمد عز الدين موسى" ، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، دار الشروق، بيروت، القاهرة، 1983، ص207، 259. إبراهيم حركات، النشاط الاقتصادي الإسلامي في العصر الوسيط ،ص 101 ،104. بوتشيش إبراهيم القادري، إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي وتاريخه الاقتصادي والاجتماعي، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2002، ص84 ،97 .

2) وذلك ضمن مؤلفه "الرسالة" في فقه الإمام مالك ، ضبطه وصححه الشيخ عبد الوارث محمد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د. ت، ص80. بالإضافة إلى ما ورد من تفصيل حول هذا الميدان. النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، تحقيق، مجموعة من أساتذة، عبد الفتاح محمد الحلو، محمد عبد العزيز الدبّاغ، محمد حجي، عبد الله المرابط الترغي، محمد الأمين بوخبزة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1999 يراجع ج 7 ، ص67 ،88 .

3) دلال لواتي،عامة القيروان في العصر الأغلبي 184- 296 هـ/ 800 -908م رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002 – 2003، ص 163 .

4) دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام من أهل بيت رسول الله عليه وعليهم أفضل السلام، تحقيق، أصف بن علي فيضي، دار المعارف، القاهرة، 1969 ، ط3، ج 2 ، ص 80 -81 .

5) المصدر نفسه ، ج 1، ص 374 .

6) المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب،أخرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، الرباط، 1981، ج 6 ، ص 233 – 237. ج 9 ، ص 9 ، 22 ، 99 .

7) المصدر نفسه ،ج 8 ، ص 322 ،323 ، 327 ، 328 .

8) نفسه ،ج 8 ، ص221 .

9) النظر والأحكام في جميع أحوال السوق ، الشركة التونسية للتوزيع ، تونس ،1975، ص 48 – 49.

10) المصدر نفسه، ص 85 .

11) نفسه ، ص93 .

12) ابن عبدون، وابن عبد الرؤوف، وعمر بن عثمان الجرسيفي، ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، نشر، إ. ليفي بروفنسال، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، 1955، ص 43.

13) المصدر نفسه ، ص 45 .

14) نفسه ، ص 85 ، .106

15) ابن خلدون، مقدمة، تحقيق، درويش جويدي، المكتبة العصرية، بيروت، 2002 ، ص371 ، 399.

16) المصدر نفسه، ص 355 .

17) محمد زنيبر، الصناعة في نسق ابن خلدون الاجتماعي ،أعمال ندوة ابن خلدون ، منشورات كلية الآداب والعلوم، الرباط ، 1979، ص277– 278 . ينظر: عبد المجيد مزيان ، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي ، دراسة فلسفية واجتماعية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط 2 ، 1988، ص 338 – 339 .

18) خليل شرف الدين ، ابن خلدون ، دار مكتبة الهلال ، بيروت ، د.ت ، ص 71 .

19) المقدمة ، ص 371 .

20) نفسه، ص.372

21) المصدر نفسه ، ص 371 – 372 . محمود عبد المولى ، ابن خلدون وعلوم المجتمع ، الدار العربية للكتاب ، تونس،1980، ص 64 .

22) الجنحاني الحبيب ، ابن خلدون والتطور العمراني في المغرب الإسلامي ، ندوة ابن خلدون والفكر العربي المعاصر ، دار العربية للكتاب ، تونس ، 1980، 497 .

23) ابن خلدون ، المصدر السابق ، 372 . عزيز العظمة ، ابن خلدون وتاريخيّته ، ترجمة ، عبد الكريم ناصيف ، دار الطليعة ، بيروت ، 1987، ص .149

24) المقدمة ، ص 372 .

25) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

26) نفسه ، نفس الصفحة.

27) نفسه ، نفس الصفحة . سفيلانا باتسييفا ، العمران البشري في مقدمة ابن خلدون ، ترجمة رضوان إبراهيم ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا – تونس ، 1978، ص .218

28) المقدمة ، ص371 .

29) عزيز العظمة ، المرجع السابق ، ص 149.
30) محمد زنيبر، المرجع السابق ، ص 278 .
31) المقدمة ، ص 371 .
32) المصدر نفسه ، نفس الصفحة.
33) نفسه ،ص 372 .
34) نفسه ، نفس الصفحة .
35) نفسه ، ص 373 .
36) محمد فتحة ، تنظيم المجال الحضري داخل المدينة المغربية في نهاية العصر الوسيط ، منشورات كلية الآداب الرباط ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، ط 1 ،2000 ، ص69 .
37) المرجع نفسه ، ص69– 70.
38) جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس، تحقيق عبد الوهاب ابن منصور، المطبعة الملكية، الرباط ، ط 2 ،1991، ص 80
39) Marcais G, La Conception des villes dans L'Islam , revue D'Alger, n°10 ,1945, p 530 .
40) الرقيق القيرواني ، تاريخ إفريقية والمغرب، تحقيق، عبد الله المعلي الزيدان، أحمد عز الدين موسى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1990، ص 111 . النويري ، نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق وتعليق على القسم المغربي، مصطفى أبو ضيف أحمد، دار النشر المغربية، الدار البيضاء ، ج 24 ، د.ت، ص 238.
41) المصدر نفسه ، نفس الصفحة.
42) ابن عذارى ، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ومراجعة، ج. س. كولان، إ. ليفي بروفنسال دار الثقافة، بيروت، ط 3، 1983، ج1 ، ص78. البكري ، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، مطبعة، Librairie D'Amérique et D'Orient, Paris .1963.، ص25 . الرقيق القيرواني، المصدر السابق ، ص 111.
43) حسن حسني عبد الوهاب ، ورقات عن الحضارة العربية بإفريقية التونسية، مكتبة المنار، تونس، 1964، ج 1 ، .58
44) العزيزي الجؤذري ، سيرة الأستاذ جوذر وبه توقيعات الأئمة الفاطميين، تحقيق، محمد كامل حسين ومحمد عبد الهادي شعيرة، دار الفكر العربي،القاهرة، 1954،ص، 88 . الدباغ ، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، تحقيق محمد ماضور، المكتبة العتيقة، تونس، مكتبة الخانجي، القاهرة ، 1978، ج 3 ، ص 32 . حسن حسني عبد الوهاب ، المرجع السابق ، ج1 ، 58 – 59.
45) النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي ، ص.216
46) المرجع نفسه ، نفس الصفحة .
47) المالكي ، رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم ونساكهم، تحقيق، بشير البكوش ومحمد العروسي المطوي، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 2، 1994، ج 1 ، ص 199.
48) المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 336 .
49) إبراهيم أنيس وعبد الحليم منتصر وآخرون ، المعجم الوسيط ، دار المعارف ، القاهرة، ط2 ، 1972 ، ج 2 ، ص 624.
50) المالكي ، المصدر السابق ، ج 1 ، ص 336 .

51) الجنحاني ، المرجع السابق ، ص 79 . عبد الكريم جودت ، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغـرب الأوسـط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين 10/9م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 81 .

52) كتاب الاقتصار، تحقيق ، محمد وحيد ميرزا ، المعهد الفرنسي للدراسات العربية ، دمشق ، 1379 هـ/ 1957 ، ص 90 .

54) ابن رحال أبو الحسن علي ، كشف القناع في مسائل الصناع ، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط ، رقم 1079 د ، ورقة 39– 40 .

55) أحمد عز الدين موسى ، المرجع السابق ، ص 215 .

56) ورقات ، ج 2 ، ص71– 72.

57) البكري ، المصدر السابق ، ص 25 – 26 .

58) ورقات ، ج 2 ، ص 72.

59) البرزلي، المصدر السابق، ج 4 ، ص 294– 295.

60- Mikel DE Epalza, " Espacios y sus Funciones EN la ciudad Arabe", Ponencia del congreso dedicado a la ciudad Islamica ,Institucion Fernando el catolico,fundacion Publica de la diputacion de zaragoza,Zaragoza,1991,p 19.

61) ابن أبي زرع ، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط،1973، ص38.

62) حسن حسني عبد الوهاب، المرجع السابق، ج2، ص 72– 73.

63) المصدر نفسه ، ج 1، ص 336.

64) صورة الأرض ، ص .362

65) الدرجيني ، طبقات المشائخ بالمغرب، تحقيق إبراهيم طلاي، مطبعة البعث، قسنطينة، 1974، ج 2،ص .303

66) المالكي ، المصدر السابق ، ج 2 ، ص .50

67) السير، تحقيق، محمد حسن، نشر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1995، ص.177

68) المالكي، المصدر السابق، ج 2، 454.

69) المصدر نفسه، ج 2 ، 112.

70) نفسه،ج 1، ص 271.

71) نفسه،ص 472 ، .505

72) نفسه،ص .408

73) نفسه ، ج 2، ص .55

74) العزيزي الجؤذري، المصدر الساب ، ص89 .

75) نفسه، ص374.

76) الصناعة في نسق ابن خلدون، ص301 .

77) المرجع نفسه ، نفس الصفحة.